العرب
الإثنين 2021/11/15
السنة 44 العدد 12241

شكوك تحاصر خطط القاهرة لمنع «الأوفر برايس» على أسعار السيارات

زيادة الطلب وانخفاض العرض وتقلص الإنتاج عالميا تقوض معالجة الأزمة

نحن محاصرون الآن ولا مفر لنا

شكك خبراء في قدرة السلطات المصرية على تطبيق خطط منع "الأوفر برايس" بعد أن ألزمت معارض وشركات السيارات بالإعلان عن أسعارها بدءا من الاثنين لضبط السوق والقضاء على ظاهرة تفشت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

القاهرة – بدأت الحكومة المصرية معركة التصدي لارتفاع أسعار السيارات بسبب "الأوفر برايس" وألزمت معارض السيارات بتثبيت ملصق على الزجاج الأمامي للمركبة يتضمن سعرها شاملا الضريبة ومواصفاتها ومدونا عليه أيضا الطراز وبلد المنشأ والفئة والكماليات.

ويُعرف "الأوفر برايس" بأنه قيمة الأموال التي يضيفها الموزع أو المعرض على السعر الرسمي مقابل البيع الفوري، ويلجأ المشتري إلى دفع الأموال هربا من الانتظار لمدة قد تصل إلى 6 أشهر لاقتناء السيارة مع احتمال ارتفاع سعرها.

وحذر جهاز حماية المستهلك من توقيع غرامة على الكيانات التي تخالف الضوابط الجديدة تناهز 128 ألف دولار أو مثلي قيمة المنتج محل المخالفة فضلا عن تثبيت الملصق على كل السيارات المعروضة للبيع سواء الجديدة أو المستعملة.

وتأتي الخطوة ضمن سياق اقتصادي عام باعتبار الظاهرة تهربا ضريبيا، إذ يتم تحصيل أموالها في الخفاء بعيدا عن أعين الحكومة، ومن ثم تدخل ضمن دائرة اقتصاد الظل، ما يتنافى مع سياسات السلطات الرامية إلى ضم القطاع غير الرسمي لمواجهة التهرب الضريبي وزيادة حصيلة الضرائب.

ويهدف القرار إلى منع الاستغلال الذي يتعرض له المستهلك عند شراء سيارة جديدة من قبل المعارض، لكنه لا يتمكن من تقديم شكوى لعدم قدرته على إثبات ما يدين التاجر، إذ يتم التفاوض على تحصيل قيمة "الأوفر برايس" بطريقة ودية، ولا يزال ذلك عقبة تعرقل نجاح الخطة المستحدثة.

علي توفيق

المعارض تتلاعب بقرارات الحكومة وتتفنن في خداع المستهلكين

أسامة أبوالمجد

الموزعون هم سبب تفشي ظاهرة زيادة الأسعار وأرباح التجار ضئيلة

وخلّفت أزمة نقص الرقائق الإلكترونية في دول كثيرة ضغوطا على الإنتاج، ما دفع المصنعين العالميين إلى منح أولوية التوريد للأسواق الكبيرة لضمان تحقيق الأرباح، فتراجعت حصة السوق المصرية باعتبارها محدودة في استيراد السيارات.

ووفقا لموقع وورلد توب إكسبورت المختص برصد حركة الاستيراد والتصدير للسيارات حول العالم، تحتل مصر المرتبة السادسة في المنطقة العربية الأكثر استيرادا للسيارات بقيمة 2.2 مليار دولار سنويا قبل الجائحة بعد كل من السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان والمغرب.

وترتب على الأزمة هبوط حصة العلامات الأوروبية والأميركية في السوق خلال النصف الأول من 2021 بنحو 22.6 و6.1 في المئة توالياً، بينما ارتفعت الحصة الصينية بنحو 22 والمجمعة محليا 61 في المئة وفق بيانات مجلس معلومات سوق السيارات (أميك).

وبلغت مبيعات المركبات بمصر شاملة المركبات الصغيرة والشاحنات خلال النصف الأول من هذا العام 138 ألف وحدة، مقابل 90 ألف وحدة على أساس سنوي.

وتصاعدت الظاهرة بقوة في البلاد منذ يونيو الماضي، لكن جهاز حماية المستهلك أكد أنها ستختفي العام المقبل، ويوجد نحو 41 ألف معرضا للسيارات، وسيتم إلزامها بلا استثناء بالإجراءات الجديدة التي تضمن حقوق المستهلك.

وتراوحت قيمة "الأوفر برايس" على أسعار السيارات بالبلاد بين 960 دولارا و64 ألف دولار حسب ماركة وموديل المركبة، إذ تصدرت سيارة بي.أم.دبليو إكس 6 القيمة الأعلى ثم فولكسفاغن تيغوان بـ7.6 ألف دولار، ونحو 4 آلاف دولار على كيا سبورتاج وغيرهما، بينما القيمة الأدنى كانت من نصيب رينو كادجار الجديدة.

وأكد علي توفيق رئيس رابطة مصنعي السيارات في مصر أن القرار الجديد لن يحد آثار من الظاهرة على أسعار السيارات، وأنه غير واقعي ولن تلتزم به الشركات والمعارض بل تتلاعب بخطط الحكومة وتتحايل عليها عبر أساليب تُجبر المشتري على الشراء بـ"الأوفر برايس".

وقال لـ"العرب" إن "المعارض تنفذ القرار بشكل صوري فقط، حيث تقوم بتثبيت ملصق وهمي خوفا من التعرض للعقوبة التي فرضتها الحكومة على المخالفين، وتتفنن في خداع المستهلك الذي يقرر شراء السيارة".

ودلل توفيق على ذلك بأن المعارض ستقوم بإزالة الملصق ووضع آخر مدونا عليه سعر أعلى بداعي أن أسعار اليوم شهدت ارتفاعات جديدة.

وتخضع سوق السيارات لآليات العرض والطلب، خاصة في ظل قلة الإمدادات بالمركبات الجديدة من الخارج بسبب تراجع معدلات الإنتاج العالمية نتيجة الجائحة وأزمة الرقائق الإلكترونية، وزيادة تكاليف النقل بشكل غير مسبوق، وتزامن ذلك مع ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض في السوق المحلية، ما يعد أحد أسباب الزيادة في الأسعار.

ويلعب تريث المستهلك وعدم الاندفاع نحو شراء السيارات حاليًا واللجوء إلى سلاح المقاطعة والعودة مجددًا إلى حملة "خليها تصدي" التي انطلقت قبل ثلاثة أعوام كإشارة إلى رفض الشراء، دورًا حاسمًا في كبح جماح الزيادة في أسعار السيارات في السوق المصرية.

وأوضح البعض من الخبراء أنه لن يترتب على قرار جهاز حماية المستهلك في مصر خفض أسعار السيارات قريبا بسبب غياب المنافسة وتراجع المعروض، ومن ثم تظل أسعار السيارات آخذة في الازدياد خلال الفترة المقبلة.

ومن التوقع أن تستمر ظاهرة "الأوفر برايس" لأن التجار والموزعين يرفضون الإقدام على بيع السيارات بالأسعار القديمة خشية التعرض للخسائر، ومن أجل استمرار نشاطهم في السوق بحجة أنهم يشترون الفئات الجديدة بأسعار مرتفعة.

وأشار أسامة أبوالمجد رئيس رابطة تجار السيارات في مصر إلى أن التجار ملتزمون بقرار الحكومة، وأن موزعي السيارات هم سبب انتشار الظاهرة بالاتفاق مع الوكلاء.

وقال لـ"العرب" إن "الأيام المقبلة ستكشف اللاعب الرئيسي في تفشي الظاهرة، فالتاجر يقوم بشراء السيارة من الموزع ويقوم ببيعها بهامش ربح بسيط".

ولا تعبر الفواتير الرسمية لدى التجار عن الأسعار الحقيقية للسيارات بسبب الأموال التي يتم تحصيلها سرًا ولا تُثبت في الفواتير عبر حلقات البيع المتعددة والتي تشمل الوكلاء والموزعين والتجار، إذ يدفع الموزع للوكيل أموالاً إضافية لسرعة الحصول على حصص من الموديلات المختلفة، ويدفع التاجر للموزع ثم تنتهي بدفع المستهلك للتاجر أيضًا للشراء الفوري.

وذكر أبوالمجد أن القرار الجديد يحد من الظاهرة قليلا لكنه غير ناجع في مواجهتها بسبب تعدد أسباب انتشارها في مصر بين المتغيرات الدولية التي تشهدها صناعة السيارات وزيادة الطلب المحلي، لافتًا إلى أن "الأوفر برايس" ينتشر في دول عديدة مع اختلاف المسميات مثل السوق السوداء أو الموازية لبيع المركبات.

شراكة بين المركزي الليبي ونظيره التونسي لتعزيز التعاون المالي

تونس/طرابلس – دخل التعاون المشترك بين البنك المركزي التونسي ومصرف ليبيا المركزي مرحلة جديدة، بعد إبرامهما مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في المجالات المصرفية وتطوير التكنولوجيا المالية.

وذكر مصرف ليبيا المركزي في بيان نشره على حسابه في فيسبوك أن الاتفاقية تنص على "إطلاق المبادرات وتدريب الشباب الليبي لمواكبة التطور في المجال المصرفي، وتشجيعهم على الابتكار عبر إطلاق معامل التكنولوجيا المالية".

وأوضح أن الاتفاق ينص كذلك على تبادل المعلومات وتطوير الرقابة المصرفية الفعالة والسياسة النقدية وتطوير نظم المدفوعات.

وتأتي الخطوة تتويجا للتحركات التي يقوم بها البلدان لإعادة التعاملات التجارية والاقتصادية والمالية، خاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس قيس سعيّد إلى طرابلس في مارس الماضي، لنفض غبار الركود على العلاقات بين الجارين بسبب ظروف الحرب في ليبيا.

وثمة مساع حثيثة بالفعل منذ فترة لإعادة إحياء مشروع إصدار بطاقات ائتمان مشتركة ودعم تنفيذه، لتعزيز عمليات الدفع الإلكتروني لفائدة التونسيين والليبيين أثناء تنقلهم بين البلدين.

وتفرض التحديات التي تعترض السلطات النقدية الليبية الاستعانة بخبرات جيرانها العرب لكسب تحدي الشمول المالي، حتى تتلاءم مع التطور في تقديم الخدمات المالية، بعد أن عانى هذا الكيان من انعكاسات الحرب التي شهدتها البلاد.

وقبل الاتفاق على إنهاء الحرب، عانى الليبيون وأصحاب الأعمال من مشكلة الحصول على السيولة من البنوك، التي لا تزال تتخبط تحت وطأة الانقسام، مما يبقي الاقتصاد المعتمد على الريع النفطي في دائرة الخطر جراء الشلل التام الذي يضرب كافة القطاعات.

وكان محافظ المركزي التونسي مروان العباسي قد أكد أواخر الشهر أهمية التعاون مع مصرف ليبيا المركزي، لإرساء بيئة عمل ملائمة للاستثمار والتجديد والابتكار في مجال التقنيات المالية في البلدين.

ويعاني القطاع المصرفي في ليبيا من الترهل والانقسام، حيث لم يكن متطورا بما فيه الكفاية نتيجة لا مبالاة السلطات النقدية بسبب إدمان البلد على ريع النفط.

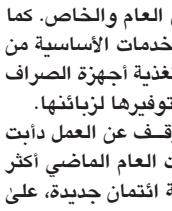

مروان العباسي

على البلدين إرساء بيئة عمل ملائمة في مجال التكنولوجيا المالية

وأشار العباسي أثناء مشاركته في قمة "بناء ليبيا الرقمية" التي نظمتها المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بالتعاون مع الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية في ليبيا، إلى ضرورة التعاون بين المصرفين وتبادل الخبرات في مجال البيئة الرقابية التجريبية.

وقال "إنهم (السلطات النقدية الليبية) اتفقوا على مشاركة المركزي التونسي في إنشاء بيئة رقابية تجريبية في مصرف ليبيا المركزي، عبر نقل الخبرات في هذا المجال والاتفاق على اختبار تطبيق لتسهيل عمليات المقاصة عبر الحدود بين البنوك المركزية".

أصول البنوك الأردنية تنمو رغم قيود الإغلاق

عمان – كشفت إحصائيات حديثة أن القطاع المصرفي الأردني سار عكس الأزمة الصحية وقيود الإغلاق خلال العام الماضي، حيث حقق نموا في أصوله الاحتياطية، مما خالف توقعات الكثير من المحللين.

ووفق تقرير حول "أبرز التطورات المصرفية حتى نهاية 2020"، تصدره جمعية البنوك في الأردن، ويسلط الضوء على أداء البنوك المدرجة في البورصة المحلية وتأثير أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات وعلى أدوات السياسة النقدية، فقد نمت موجودات البنوك العاملة في البلاد بنسبة 6.36 في المئة بمقارنة سنوية.

كما ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك نموا بنسبة 6.9 في المئة خلال نفس الفترة، ليصل إلى 8.7 مليار دينار (12.3 مليار دولار) بنهاية العام الماضي.

وتشير بيانات اتحاد المصارف العربية إلى أن عدد البنوك العاملة في الأردن يبلغ 25 مصرفا تشمل 16 مصرفا محليا أردنيا، تنقسم إلى 13 مصرفا تجاريا وثلاثة مصارف إسلامية وتسعة مصارف أجنبية تشمل ثمانية تجارية ومصرفا إسلاميا واحدا.

وتوفر البنوك التي يبلغ عدد فروعها في مختلف مناطق البلاد 857 فرعا و65 مكتبا، بالإضافة إلى 2078 جهاز صراف آلي، حوالي 21 ألف موظف.

ويقول خبراء إن البنوك الأردنية قامت خلال الأزمة الصحية بدور اجتماعي كبير، حيث درست الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص. كما عملت على تقديم الخدمات الأساسية من تأمين النقد ودوام تغذية أجهزة الصراف الآلية في السيولة لتوفيرها لزبائنها.

وحتى أيام التوقف عن العمل دأبت البنوك التي أصدرت العام الماضي أكثر من 102.7 ألف بطاقة ائتمان جديدة، على العمل بكفاءة من أجل القيام بالتحويلات اللازمة وفتح الاعتمادات المستندية، بما يوفر سلامة إمدادات التجارة الخارجية الأساسية إلى البلاد.

وتؤكد الأرقام أن الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ارتفع بنسبة 5.7 في المئة ليصل إلى 40.4 مليار دولار، في حين نما رصيد إجمالي الودائع بنسبة 4.2 في المئة ليرتفع إلى نحو 52 مليار دولار.

رصيدي منتفخ والخدمات تبدو سلسة

مصر توقف رسوم الإغراق على واردات الحديد والألومنيوم

القاهرة – أعلنت السلطات المصرية الأحد أنها أوقفت رسوم الإغراق التي كانت مفروضة على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم منذ نحو عامين.

وقالت وزارة التجارة والصناعة إن "الوزيرة نيفين جامع قررت إيقاف العمل بالتدابير الوقائية المفروضة على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم في ظل ارتفاع التضخم وأسعار الطاقة عالميا".

وتظهر تقديرات الاتحاد العربي للصلب فقد وصل سعر طن البليت إلى 720 دولارا، بينما يبلغ سعر طن الحديد نحو 120 دولارا. أما طن الألومنيوم فيتراوح بين حوالي 3250 دولارا و3760 دولارا.

وأوضحت الوزارة في بيان نشره حساب رئاسة مجلس الوزراء المصري على فيسبوك أن العمل بالقرارين الصادرين في هذا الشأن يبدأ "اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشرهما بالوقائع المصرية".

وكانت القاهرة قد فرضت رسوم استيراد في 2019 على قضبان الحديد وحديد التسليح لمدة ثلاث سنوات.

وجاء تطبيق الرسوم حينها بعد هدنة مع المصانع التي لجأت منتصف 2018 إلى استيراد الحديد من السعودية بعد سماح السلطات بذلك.

ورغم أن المحللين رأوا أن رسوم الحماية التي فرضتها القاهرة تتنافى مع قواعد اقتصاد السوق وتعطي الصناعة المحلية مسكّنات تعرقل نموّها على أسس مستدامة وتقوض قدرة صناعة الحديد المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، إلا أنهم أشاروا إلى أن منظمة التجارة العالمية ستمح للدول بفرض رسوم وقائية مؤقتة على واردات الدول الأخرى لأسواقها إذا رأت في ذلك إغراقا يهدد صناعتها المحلية، استنادا إلى شكاوى المنتجين.

ووفق البيانات الرسمية يبلغ إنتاج مصر من الحديد 7 ملايين طن سنويا، واستهلاكها نحو 8 ملايين طن، وتستورد مليون طن لتغطية الطلب المحلي نتيجة الفورة الاستثمارية في قطاع التشييد والبناء في البلاد.

وكشفت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع أن الوزارة تعكف على دراسة سبل تعزيز الصادرات للأسواق الخارجية للوصول بها إلى 100 مليار دولار سنويا.

وأكدت أن أغلب القطاعات التصديرية المصرية نجحت خلال الأشهر الأولى من 2021 في تحقيق زيادة كبيرة في معدلات التصدير رغم التحديات العالمية التي تواجه حركة التبادل التجاري.